UN LIBRARY

A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/SPC/47/L.12
19 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الدورة السابعة والاربعون
اللجنة السياسية الخاصة
البند ١٠٥ من جدول الاعمال

تخطيط البرامج

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
موجهة من رئيس اللجنة السياسية الخاصة الى
رئيس الجمعية العامة

أتشرف بأن أطلب إحالة الرسالة المرفقة الى رئيس اللجنة الخامسة .

(توقيع) حمادي الخويني
رئيس اللجنة السياسية الخاصة

181192 181192 (٩٢)٣٨٢٣ش 92-72905

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
موجهة من رئيس اللجنة السياسية الخاصة الى
رئيس اللجنة الخامسة

[الاصل : بالفرنسية]

أتشرف بأن أشير الى البند ١٠٥ من جدول أعمال الجمعية العامة وعنوانه "تخطيط البرامج" ، وأن أشير الى أن البرامج ١ و ٢ و ٤ إلى ٦ و ٨ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ التي تدخل في إطار هذا البند قد أحيلت إلى اللجنة السياسية الخاصة التي طولبت بأن تقدم آرائها وتوصياتها بشأنها ، إن وجدت ، إلى اللجنة الخامسة قبل يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

وأود إبلاغكم أن هذه المسألة قد عرضت على أنظار اللجنة السياسية الخاصة في جلستها الثالثة المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، مع طلب بأن على أي أعضاء باللجنة يودون الإعراب عن آرائهم أن يفعلوا ذلك كتابة في موعد غايته ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وبعد ذلك ، ولضمان أوسع توزيع ممكن للمسؤوليات المسندة الى اللجنة في إطار البند ١٠٥ ، بعث الرئيس بمذكرة مؤرخة في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ إلى رؤساء وفود اللجنة السياسية الخاصة يوجّه فيها اهتمامهم إلى ملاحظاته في هذا الموضوع خلال الاجتماع المذكور ، مع طلب بإحالة فحوى هذه الملاحظات إلى جميع الوفود التي ستحضر اللجنة السياسية الخاصة خلال نظرها في مختلف البنود المدرجة على جدول أعمالها .

ويشرفني أن أحيل اليكم لاهتمام اللجنة الخاصة ست رسائل تلقيتها في هذا الصدد .

(توقيع) حمادي الخويني
رئيس اللجنة السياسية الخاصة

التذييل الاول

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من رئيس وفد البرازيل لدى اللجنة السياسية الخاصة في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة الى رئيس اللجنة السياسية الخاصة

[الاصل : بالانكليزية]

يهدي رئيس وفد البرازيل لدى اللجنة السياسية الخاصة تحياته الى رئيس اللجنة السياسية الخاصة ويتشرف بأن يشير إلى المذكرة المعممة للجنة SCPC/1992-1 .

وردا على ذلك ، يتشرف رئيس وفد البرازيل لدى اللجنة السياسية الخاصة بالافادة بأن وفد البرازيل يؤيد الاستنتاجات والتوصيات التي جرى عليها الاتفاق بتوافق الآراء في الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق ، كما وردت في الوثيقة A/47/16 .

التذييل الثاني

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من رئيس وفد الصين لدى اللجنة السياسية الخاصة في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة إلى رئيس اللجنة السياسية الخاصة

[الاصل : بالانكليزية]

يهدي نائب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الامم المتحدة ورئيس الوفد الصيني لدى اللجنة السياسية الخاصة في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة تحياته الى رئيس اللجنة السياسية الخاصة ، ويتشرف في معرض الاشارة الى مذكرة اللجنة (SCPC/1992-1) المؤرخة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ أن يحيل طيه آراء وتوصيات الوفد الصيني التي طلبها الرئيس في مذكرته بشأن الوثيقة A/47/6 (Prog.4) في إطار البند المعنون "التنقيحات المقترحة على الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧" .

وقد أيّد القرار ١٣٧/٤٦ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ خلال دورتها الثالثة والاربعين بعد مناقشته في اللجنة الثالثة رأي الامين العام بتكليف موظف أقدم في مكاتب الامين العام لكي يكون جهة تنسيق يساعد الامين العام في التنسيق والنظر في الطلبات الخاصة بالتحقق الانتخابي ، ويقوم بالمهام المتعلقة بفعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة ، كما طلب القرار من الامين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين عن تنفيذ القرارات في إطار البند المعنون "مسائل حقوق الانسان" . وفي ضوء ما تقدم ، يرى الوفد الصيني أن البرنامج الفرعي "تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة" لا صلة له بالبرنامج الرئيسي الاول وعنوانه "صيانة السلم والامن ، ونزع السلاح وانهاء الاستعمار" الوارد في وثيقة التنقيحات المقترحة على الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧" ، ومن ثم يقترح حذفه . ويرى الوفد الصيني أن القرار ١٣٧/٤٦ يقضي بالنظر في أنشطة الامم المتحدة المذكورة أعلاه في إطار البرنامج الرئيسي السابع وعنوانه "حقوق الانسان والحريات الاساسية والشؤون الانسانية" .

التذييل الثالث

مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
موجهة إلى رئيس اللجنة السياسية الخاصة من رئيس
وفد كولومبيا لدى اللجنة السياسية الخاصة
في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة

[الاصل : بالاسبانية]

يهدي رئيس وفد كولومبيا لدى اللجنة السياسية الخاصة في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة أطيب تحياته إلى رئيس اللجنة السياسية الخاصة ويتشرف ، بالإشارة إلى رسالته المؤرخة ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ والمتعلقة بالبند ١٠٥ من جدول الاعمال المؤقت للجمعية العامة المعنون "تخطيط البرامج" ، بإبلاغه بأن موقف حكومة كولومبيا بهذا الشأن مبيَّن حسب الاصول في البيان الذي أدلت به كولومبيا أمام اللجنة السياسية الخاصة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بشأن البند ٧٥ المعنون : "دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات" . وأورد لكم ، للعلم ، الاقتباس ذا الصلة :

"يرى وفدي أن أمر مناقشة البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ٤ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ المعنون "زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة" لا يعود إلى اللجنة السياسية الخاصة . وعليه ، نطلب إليكم إبلاغ رئيس اللجنة الخامسة حسب الاصول بهذا الشأن" .

ويأمل وفدي في أن تؤخذ هذه الملاحظات في الاعتبار في حال إجراء تنقيح بهذا الشأن .

ويغتنم رئيس وفد كولومبيا لدى اللجنة السياسية الخاصة في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة هذه الفرصة ليعرب مجددا لرئيس اللجنة السياسية الخاصة عن فائق احترامه .

التذييل الرابع

مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
موجهة إلى رئيس اللجنة السياسية الخاصة
من البعثة الدائمة لكوبا لدى الامم المتحدة

[الاصل : بالاسبانية]

أتشرف بإبلاغكم باستلامي رسالتكم المؤرخة ٢٠ تشرين الاول/أكتوبر (SCPC/1992-2) والتي تلتمسون بموجبها آراءنا المتعلقة بالتنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الاجل والتي سوف تقدم إلى اللجنة الخامسة .

وبهذا الصدد ، أود إطلاعكم على الآراء التالية لوفد كوبا .

البرنامج ١

١ - تتمثل الصعوبة الرئيسية التي يواجهها وفد كوبا إزاء التنقيحات التي تقترحها الامانة العامة فيما يتعلق بالبرنامج ١ من الخطة المتوسطة الاجل في إقحام مصطلح "الدبلوماسية الوقائية" بصورة لا يمكن تصورها لا على عنوان البرنامج نفسه فحسب بل وعلى هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها وعلى عنوان البرنامج الفرعي ١ وكذلك على الفقرات التي يرد فيها وصف البرنامج الفرعي ١ .

ومن الهام ملاحظة أن الفقرة ١-١٠ من البرنامج الفرعي ١ تنطوي على محاولة لاستخدام وثيقة "برنامج السلم" بمثابة أساس تشريعي لإدراج المفهوم المذكور ، وقد أدخلت لهذا الغرض جملة في النص . وليست الوثيقة "برنامج السلم" ، على أهميتها وقيمتها ، سوى اقتراح مقدم من الامين العام . وليست لمكوناته - ومن بينها مفهوم "الدبلوماسية الوقائية" - صلاحية قانونية ، ولا يمكن بالتالي أن تستخدم كأساس تشريعي ما لم توافق عليها الجمعية العامة أو أي هيئة ملائمة أخرى .

٢ - إن الفقرة الجديدة المقترح الاستعاضة بها عن الفقرة ١-١٩ من البرنامج الفرعي ٣ تتضمن عناصر مثيرة للتساؤل . وليس في الإشارات الواردة في النسخة الجديدة من الفقرة إلى "المخاطر التي تتهدد السلم" ، وإلى "الصراع" أو "المنازعات"

ما يحدد أن المسألة تتعلق بظواهر ذات طابع دولي ، ومن هنا يمكن استنتاج أن الصراعات أو المنازعات الداخلية ، والتي تدخل ضمن اختصاص الدول وحده ، قد تصبح أيضا خاضعة لآليات الأمم المتحدة للبحوث وجمع المعلومات . ويمح الشيء ذاته على الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١-٢١ من البرنامج الفرعي نفسه الذي ترد فيه تفاصيل مهام آليات البحوث وجمع المعلومات في إدارة الشؤون السياسية الجديدة بالأمانة العامة حيث تجري الإشارة فيها إلى "التطورات المتصلة بالسلم والأمن" فحسب دون وصف هذه الأحداث بأنها دولية .

البرنامج ٣

١ - تتمثل المشكلة الرئيسية لتنقيحات البرنامج ٣ الحالي في بؤرة تركيزها ، وهي تستهدف حاليا تعزيز دور مجلس الأمن عن طريق تغيير اسم البرنامج العام . وفي الوقت نفسه ، لن يتمشى العنوان مع محتويات البرنامج الفرعي الوحيد الذي سيبقى في البرنامج إذا اعتمد المقترح الوارد في الوثيقة بحذف البرنامج الفرعي ٣ . وعلاوة على ذلك ، فإن من شأن ذلك ، في الأغراض المتصلة بالبرنامج على الأقل ، أن يجعل البنود المتصلة بالسلم والأمن التي تنظر فيها اللجنة الأولى والهيئات الأخرى خاضعة بطبيعتها لمجلس الأمن ، حيث أنها سوف تكون - وعلى نحو غير ملائم في رأيي - مجمعة تحت العنوان الجديد للبرنامج وهو "شؤون مجلس الأمن" .

٢ - لا حاجة إلى التعليق على الإشارة الواردة في النص إلى "الدبلوماسية الوقائية" حيث أنها مجرد إشارة إلى عنوان البرنامج ١ ، الذي سبق أن ناقشناه .

البرنامج ٤

ربما كانت التنقيحات على هذا البرنامج من أهم التنقيحات وأبعدها أثرا في البرامج التي ننظر فيها ، وهي تُناقض التأكيد الذي كثيرا ما يتردد في الفقرة ٣ من النص بأن "التنقيحات لا تعبّر عن تغيير أساسي في ولاية البرنامج أو اتجاهاته أو استراتيجياته" . والتغييرات المقترحة تستلزم تحليلا دقيقا :

١ - نحن نشك في إضافة إشارة إلى ما يسمى "انتخابات دورية ونزيهة" إلى هذا البرنامج المعنون "المسائل السياسية الخاصة والوصاية وإنهاء الاستعمار" . وهذا الموضوع قد أدرج بدءا من الاتجاه العام للبرنامج ، في الفقرة ٤-١ ، ويستمر في جميع أجزاء البرنامج ، بما في ذلك إضافة برنامج فرعي جديد لهذا الغرض .

٣ - وفي الإضافة المشار إليها في الفقرة ٤-١ ، يُذكر قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦ بوصفه الولاية المنوطة بانشطة "زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة" . وليست هنالك أدنى إشارة إلى القرار الذي قدمته كوبا والذي اعتُمد في الدورة نفسها والذي يتعلق بالمبادئ التي ينبغي اتباعها في ممارسة مثل هذا الانشطة .

٣ - وفي هيكل البرنامج وأولوياته ، يرد مجددا ذكر "الدبلوماسية الوقائية" على أنها مفهوم اعتمدته الهيئات التشريعية ، وهو أمر ليس صحيحا .

٤ - ومما يلفت الانتباه بشدة وضع عبارة "الانتخابات الدورية والنزيهة" على قدم المساواة مع مواضيع أخرى ظلت في الماضي تحظى بالاهمية الفائقة في إطار الامم المتحدة ، مثل المسائل السياسية الخاصة (التي نفهمها على أنها تعني عمليات حفظ السلم) ، والتعاون الإقليمي في ميدان الامن وتقرير المصير ، وإنهاء الاستعمار . وحيث أن بند الانتخابات أصبح له برنامجا فرعيا خاصا به فهذا يؤكد رفع مستواه لوضعه على قدم المساواة مع البنود الاخرى كما هو مفترض .

٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ ، لا تحدد الفقرة ٤-٣٣ الجديدة المقترحة بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨١ (١٩٩٠) ، التدابير التي ستتخذها إدارة الشؤون السياسية من أجل الامتثال لمضامين ذلك القرار . وبالطبع ، يبدو أن هذا القرار قد أصبح مجرد حبر على ورق في مجلس الامن ، حتى على الرغم من تكرر الاحداث التي أدت إلى اعتماده مع تزايد حدوثها بانتظام والعنف الذي يشوبها ، وذلك بذريعة أن مفاوضات تُجرى في واشنطن بشأن الصراع العربي الاسرائيلي . وينبغي مقابلة هذه الفقرة بالفقرة ٤-٣٢ التي تعلوها ، وهي قد صيغت مؤخرا أيضا ، والتي توفر مجملا محددا .

٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ الجديد المقترح ، الذي يشمل مواضيع تتعلق بالتعاون الإقليمي التي كانت تُدرج في السابق في إطار البرنامج الفرعي ١ ، فقد وضعت التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الاجل بحيث توجه هذا البرنامج الفرعي في الاتجاه المبين في وثيقة "برنامج للسلم" . وبناء على ذلك ، فمن شأن اعتماد هذه التنقيحات أن تشكل ، في الممارسة العملية ، قبولا ضمنيا للفرع ذي الصلة من تلك الوثيقة .

٧ - ومن الاهمية بمكان ملاحظة أنه وفقا للنص قيد النظر ، تُستمد الولاية بشأن هذا البرنامج الفرعي ٢ الجديد من أمور في جملتها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ويمكن تفسير ذلك على أنه يعني أنه ستصبح للمنظمات الإقليمية الولاية

التشريعية بشأن استخدام تدابير القوة المنصوص عليها في ذلك الفصل ، بكل ما يترتب على ذلك من آثار . وهكذا توضع "الدبلوماسية الوقائية" ، المذكورة في الفقرة ٤-٣٨ من هذا البرنامج الفرعي الجديد المقترح ، أيضا في إطار الفصل السابع من الميثاق ، مما يتعارض مع الحجج التي طرحها من تولوا الدفاع عنها - وبصفة خاصة الامين العام نفسه في وثيقة "برنامج للسلم" - لاستخدامها كآلية لن تنتهك سيادة الدول أو تنطوي على التدخل في شؤونها الداخلية . وليس ثمة ولاية تشريعية أيا كانت لادراج هذا المفهوم في الفقرة ٤-٣٨ .

٨ - ويشير البرنامج الفرعي ٤ الجديد الذي أضيف ، إشارة محددة إلى "زيادة فعالية مبدأ اجراء انتخابات دورية ونزيهة" . وتنطبق هنا ذات الاهتمامات المبينة في الفقرة ١ . وليس ثمة صلة بين هذا الموضوع والمدلول العام للبرنامج . وعلاوة على ذلك ، وكما بيّن وفدي في المناقشة ، فليس ثمة صلة بين هذا الموضوع وعمل اللجنة السياسية الخاصة .

٩ - وتشمل الولاية التشريعية للبرنامج الفرعي الآن القرار ١٣٧/٤٦ ، وتحذف النص المعتمد الذي قدمته كوبا أصلا .

١٠ - والفقرة ٤-٣٩ ، التي يُقترح اضافتها في إطار البرنامج الفرعي ٤ الجديد ، غير مقبولة من حيث الشكل . ومن شأن البيانات الواردة في الفقرة أن تكون بمثابة حكم مسبق على مضمون البرنامج ، حيث أنها تذكر أن وظائف وحدة المساعدة الانتخابية ستكون "مساعدة الدول الاعضاء في إجراء الانتخابات والتحقق منها كوسيلة لتعزيز صنع السلم ، ومواصلة تعزيز حقوق الإنسان وتوفير المساعدة الإنمائية" . ويبدو أن كل هذا يشير إلى أن هذه الصياغة تحط من قدر المساعدة الإنمائية المشار إليها وتجعلها مشروطة .

١١ - وإذا جرى تحليل التدابير التي ستتخذها الامانة العامة ، كما ذكر في الفقرة ٤-٤٠ من البرنامج الفرعي الجديد ، يمكن بسهولة إدراك أنها ليست مفرطة فحسب وإنما توجد اختلالا في البرنامج ، مما يحوّل هذا النشاط الجديد إلى أهم نشاط في البرنامج بأكمله .

البرنامج ٦

١ - في التنقيحات المقترحة ، شطبت كل إشارة إلى الاساس التشريعي حيث أنها تذكر

أن الحالة في جنوب افريقيا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، مما يقلل في الممارسة العملية من إمكانية دراسة هذه المسألة في مجلس الأمن حسبما تقتضي الظروف .

٢ - وفي الجملة التي يقترح أن يستعاض بها عن الحكم (أ) من الفقرة ٦-٣٥ ، تحت البرنامج الفرعي ٢ (التي سترد ، بعد التعديلات الحالية ، بوصفها الفقرة ٦-٣٦) ، هناك إشارة إلى "تعزيز الدعم المقدم من أجل تحقيق تسوية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض للنزاع في جنوب افريقيا على النحو المحدد في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري والقرارات المتخذة بتوافق الآراء" . وستكون هذه الإشارة غير مقبولة وستشكل سابقة سلبية ، حيث أن جميع القرارات ، بصرف النظر عن كيفية اعتمادها ، تشكل سندا تشريعيا للخطة المتوسطة الأجل .

البرنامج ٣٨

١ - تشوب الفقرة ٣٨-٣ الجديدة ، التي يقترح اضافتها إلى البرنامج ، ذات العيوب التي تشوب الفقرة التي ذكرناها بالفعل ، حيث أنه لا يرد أي ذكر فيها لأن الأخطار التي يحتمل أن تهدد السلم والأمن ، التي ينبغي تقديم معلومات شاملة وفي حينها بشأنها ، تشير إلى "اخطار تهدد السلم والأمن الدوليين" ، مما يشير خطر إمكانية إساءة تفسيرها وتؤدي إلى اتخاذ قرارات أو إجراءات تنتهك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

٢ - وفيما يتعلق بالحكم (ح) الذي يُقترح اضافته إلى الفقرة ٣٨-٧ ، توجد ذات المشكلة التي ذكرت أعلاه ، وهذه هي الحال أيضا بالنسبة للفقرة ٣٨-١٧ الجديدة من البرنامج الفرعي ٣ .

هذه هي ، يا سيادة الرئيس ، أفكار كوبا بشأن البرامج التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة السياسية الخاصة .

(توقيع) السيبيادس ايدالغو باسولتو
السفير
الممثل الدائم لكوبا
لدى الأمم المتحدة

التذييل الخامس

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس اللجنة السياسية الخاصة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الاصل : بالانكليزية]

البند ١٠٥ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج

في الجلسة الثالثة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة في ٣٠ تشرين الاول/ اكتوبر ، وجهتم الانتباه إلى أن الجمعية العامة قد أحالت إلى اللجنة ذلك الجزء من البند ١٠٥ ، تخطيط البرامج ، الذي يتصل بالبنود ١ و ٣ و ٤ الى ٦ و ٨ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ، وذلك بالاضافة إلى البنود العادية بشأن وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، وحفظ السلم والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة والعلم والسلام ، وآثار الاشعاع الذري ، ومسألة تكوين هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ، والتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ، والمسائل المتصلة بالاعلام . وقد نظرت الجماعة الاوروبية ودولها الاعضاء في هذه المسائل وترد آراؤها أدناه .

لقد قمنا بدراسة الوثائق التي أعدتها الامانة العامة بشأن كل برنامج من البرامج التسعة ((A/47/6 (Prog.1) ، و A/47/6 (Prog.2) ، و A/47/6 (Prog.4) ، و A/47/6 (Prog.5) ، و A/47/6 (Prog.6) ، و A/47/6 (Prog.8) ، و A/47/6 (Prog.35) ، و A/47/6 (Prog.36) و A/47/6 (Prog 38)) ، واستعرضنا المحاضر ذات الصلة للجنة البرنامج والتنسيق التي نظرت في هذه الوثائق في دورتها الثانية والثلاثين المستأنفة في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

وتعتقد الجماعة الاوروبية ودولها الاعضاء أنه سيكون من الملائم أن تقرر اللجنة السياسية الخاصة ارسال رسالة واحدة بتوافق الآراء إلى اللجنة الخامسة بالصيغة التالية :

"تؤيد اللجنة السياسية الخاصة مقترحات الامانة العامة فيما يتعلق بالتنقيحات المقترح ادخالها على الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ بصيغتها المعدلة من قبل لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والثلاثين المستانفة" .

(توقيع) أ. س. كليف
السكرتير الاول

التذييل السادس

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس اللجنة السياسية الخاصة من الممثل المناوب للولايات المتحدة الامريكية لدى اللجنة السياسية الخاصة في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة

[الاصل : بالانكليزية]

استجابة إلى طلبكم تقديم تعليقات وتوصيات فيما يتعلق ببنود تخطيط البرامج المحالة إلى اللجنة السياسية الخاصة من اللجنة الخامسة ، يسرني أن أقدم اليكم ما يلي :

في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ، قدم وفد بلدي إلى رئيس اللجنة الثالثة السيد فلوريان كرينكل الرسالة المرفقة . وجاء تقديم هذه الرسالة استجابة لطلب يدعو الى إبداء تعليقات على بنود تخطيط البرامج ، بما فيها البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ٤ ، ذي الصلة بالمسائل التي تبحثها اللجنة الثالثة . وقد فهم وفد بلدي وأحيط علما في وقت لاحق من جانب الامانة العامة أن البرنامج الفرعي المشار اليه قد عالجته اللجنة الثالثة على النحو الملائم . وبناء عليه ، فإنني أحيلكم إلى الرسالة المقدمة من قبل فيما يتعلق بطلبكم تقديم تعليقات على البرنامج ٤ .

وبالاضافة إلى النقاط الواردة في الرسالة المرفقة (انظر الضميمة) ، يعتقد وفد بلدي أنه من الملائم أن يكون البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ٤ ، الذي يصف وحدة المساعدة الانتخابية ، في إطار البرنامج ٤ ، حيث من الواضح أن التحقق من اجراء الانتخابات يعد "وسيلة لتعزيز صنع السلم" . (الفقرة ٤ - ٣٩ من التنقحيات المقترح ادخالها على الخطة المتوسطة الاجل ، ((A/47/6 (Prog.41)) . وأعتقد كذلك أن قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦ هو السند التشريعي الوحيد لهذا البرنامج الفرعي . ويعارض وفد بلدي تسمية أي قرار آخر بوصفه وثيق الصلة بهذا السند التشريعي (الفقرة ٤-٣٧) .

ويؤيد وفد الولايات المتحدة اعتماد الوصف المتعلق بالبرنامج ٤ ، البرنامج الفرعي ٤ على النحو الوارد في الوثيقة A/47/6 (Prog.4) .

(توقيع) روبرت ت. جراى
المستشار السياسي
الممثل المناوب لدى
اللجنة السياسة الخاصة

ضميمة

رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ موجهة
الى رئيس اللجنة الثالثة من ممثل الولايات المتحدة
الامريكية لدى اللجنة الثالثة في الدورة السابعة
والاربعين للجمعية العامة

بدلا من اضاعة وقت اللجنة الثمين في المناقشة ، طلبتم عن حكمة من الوفود في اللجنة الثالثة التعليق كتابة من خلالكم على جوانب الخطة المتوسطة الاجل للامم المتحدة ذات الصلة بالمسائل التي تعالجها اللجنة الثالثة . وترد أدناه الاراء التي أعربت عنها حكومة الولايات المتحدة بشأن أحد البرامج الفرعية في هذه الخطة .

ترى حكومة الولايات المتحدة أن البرنامج الفرعي المتعلق بالمساعدة الانتخابية (البرنامج ٤ ، البرنامج الفرعي ٤) يعد مبادرة جديدة هامة بالنسبة للامم المتحدة . وفي رأي حكومتي أن وصف برنامج المساعدة الانتخابية الوارد في مشروع البرنامج بصيغته المقدمة إلى لجنة البرنامج والتنسيق ((A/47/6 (Prog.4)) سليم ويتفق مع السند التشريعي الوارد في قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦ . ولذلك فإن حكومتي تؤيد اعتماد البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ٤ بصيغته الحالية أو مع ادخال تغييرات طفيفة ، يلزم التفاوض بشأنها في اللجنة الخامسة . وسوف يصر وفد بلدي على الابقاء على اسم وحدة المساعدة الانتخابية الوارد في الوثيقة ، لاننا ندرك أنه من اختصاص الامين العام تماما انشاء هذه الوحدة وتسميتها ، على نحو ما قام به استجابة للقرار ١٣٧/٤٦ .

وليس لدينا أي اعتراض على التغييرات الطفيفة المقترح ادخالها على الوثيقة (E/AC.51/1992/L.#/Add.#) المؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢* تحت عنوان "نتائج وتوصيات" .

(توقيع) ادوارد ماركي
الوزير المستشار
ممثل الولايات المتحدة
لدى اللجنة الثالثة

- - - - -

* ورقة عمل غير رسمية .